

سلال لا يزال منتظرا في قضية حداد

صور وصول أويحيى وزعلان إلى المحكمة العليا



وصل الوزير الأول السابق أحمد أويحيى ووزير النقل السابق عبد الغني زعلان، بعد زوال الأربعاء 12 جوان 2019، إلى المحكمة العليا، أين سيمثّلان كمتهمين أمام قاضي التحقيق لدى المحكمة العليا.

بعدها أعلنت النيابة العامة لدى المحكمة العليا في 26 ماي الأخير، عن مباشرتها إجراءات المتابعة القضائية، ضد 12 مسؤولاً حكومياً، يتم الاستماع حالياً إلى أقوال أويحيى وزعلان في قضية رجل الأعمال الموقوف علي حداد.



في المقابل، لا يزال عشرات الصحفيين والمصورين في انتظار قدوم الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال،





في المقابل، لا يزال عشرات الصحفيين والمصورين في انتظار قدوم الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال.

واستمع
وكيل
الجمهورية
لدى محكمة
سيدي
امحمد في
16 ماي
الماضي،
إلى أقوال
أويحيى في
تهم:
الاستفادة
من
امتيازات
غير مبررة
في مجال
الصفقات
العمومية،
الاستفادة
من تأثير
أعوان
عموميين،



الاستفادة من امتيازات عقارية دون وجه حق، والتمويل الخفي للأحزاب السياسية.

التهمة الخمسة موجّهة أيضا إلى عمر حداد المدعو "ربوح" رئيس نادي اتحاد العاصمة، وشقيق رجل الأعمال الموقوف علي حداد، كما تطال التهمة أيضا، عدّة وجوه من آل حداد غالبيتهم "تجار".

من جهته، جرى الاستماع إلى الوزير الأول الأسبق عبد المالك سلال في تهم: منح امتيازات غير مبررة، إساءة استغلال الوظيفة واستعمال أموال عمومية على نحو غير شرعي، وهي التهم التي "تلاحق" الوزراء السابقين للنقل والمالية والأشغال العمومية، عمار تو، كريم جودي وعبد الغني زعلان، فضلا عن الوالي السابق للعاصمة عبد القادر زوخ والوالي البيّض محمد جمال خنفر.

وتتضمن قائمة المعنيين بـ"قضية حداد"، أسماء رجال أعمال ومديري عدة مؤسسات اقتصادية بينها شركة مترو الجزائر وميناء بجاية وشركات أخرى، غالبيتهم يتواجدون كشهود، بينما ورد اسم عبد الكريم منصوري المدير العام للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الذي يواجه تهمة "الإهمال المؤدي إلى ضياع أموال عمومية".

وسبق للنائب العام لدى المحكمة العليا، أن أكد في بيان "تلقيه ملفاً من النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر، يتضمن ملف الإجراءات المتبعة ضد مجموعة من أعضاء الحكومة السابقين بسبب أفعال يعاقب عليها القانون، تتعلق بصفقات وعقود مخالفة للتنظيم والتشريع المعمول به".

وأبرز البيان: "ستباشر النيابة العامة لدى المحكمة العليا إجراءات المتابعة القضائية، وفقا للأشكال والأوضاع المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية".

وكان زغماتي أعلن عن إحالة ملفات 12 "شخصاً" إلى النائب العام لدى المحكمة العليا، وذلك بموجب المادة 573 من قانون الإجراءات الجزائية الذي يمنح حق الامتياز القضائي إلى أصحاب الوظائف العليا.

واستناداً إلى البيان، أتت الإحالة بعد استكمال تحقيق الضبطية القضائية للدرك الوطني، علماً أنّ وثيقة مسرّبة قبل عشرة أيام أشارت إلى تحقيقات شملت 58 شخصية متنفذة جرى الاستماع إليهم من طرف قاضي التحقيق لدى محكمة سيدي امحمد.

وشملت القائمة أسماء: أحمد أويحيى، عبد المالك سلال، عبد الغني زعلان، عمار تو، بوجمعة طلعي، كريم جودي، عمارة بن يونس، عبد القادر بوعزقي، عمار غول، عبد السلام بوشوارب، عبد القادر زوخ ومحمد جمال خنفر، علماً أنّه يتعين نزع الحصانة البرلمانية عن غول وتو وطلعي قبل متابعتهم على مستوى المحكمة العليا.

كامل الشيرازي

تابعوا البث الحي بعدسة ليبرتي